

"بيان تونس" للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة الدورة الـ62 الصادر عن "الاجتماع الاقليمي التحضيري للدورة (62) للجنة وضع المرأة" 2 مارس/آذار، الجمهورية التونسية

نحن الوزيرات والوزراء وممثلي الدول الأعضاء المشاركات والمشاركين في الاجتماع الإقليمي التحضيري للدورة الـ62 للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة المنعقد على هامش اجتماعات لجنة المرأة العربية (د.37) برئاسة الجمهورية التونسية تحت سامي إشراف سيادة رئيس الجمهورية التونسية السيد الباجي قايد السبسي، قد اجتمعنا بتونس- الجمهورية التونسية، يوم 2 مارس/آذار 2018، في إطار التعاون بين جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتنسيق الموقف العربي وتحديد أولويات المنطقة حول القضايا التي سيتم طرحها خلال أعمال الدورة الـ(62) للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة والمقرر عقدها خلال الفترة 12-23 مارس/آذار 2018 في نيويورك.

وإننا إذ نعي ونقدر الظروف غير المسبوقة التي تمر بها المنطقة العربية بسبب الاحتلال والاستيطان الإسرائيلي والحروب والنزاعات المسلحة والإرهاب وتداعيات اللجوء والنزوح، وما تمر به المنطقة من ظروف اقتصادية وتحديات جسام تحول دون وصول النساء الكامل إلى الفرص المتكافئة،

وإذ نؤكد على ما جاء في المواثيق العربية والدولية المعنية بالنهوض بوضع المرأة، وإذ نجدد التأكيد على التزامنا بتنفيذ أهداف أجندة التنمية المستدامة 2030 بما يحقق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة خاصة الهدف الخامس منها

وإذ ندعو إلى تكثيف الجهود لدعم وحماية النساء والفتيات المعرضات للعنف في مناطق الصراعات المسلحة والحروب والنازحات واللاجئات في هذه المناطق، ومواصلة العمل على تطبيق قرار الأمم المتحدة 1325 (2000) والقرارات اللاحقة ذات الصلة، بما يوفر لهن الوقاية والحماية، وتقديم سبل الدعم والتمكين لهن،

وإذ نؤكد على ضرورة اعتبار العنف الممارس ضد النساء والفتيات تحت النزاعات المسلحة وبفعل الإرهاب والحروب والاحتلال بمثابة إرهاباً ضد النساء في المنطقة العربية وأحد أسلحة الحرب.

وإذ نقدر حجم المسؤولية الملقاة على عاتق الدول العربية لتنفيذ أجندة أهداف التنمية المستدامة 2030 في ظل هذه الظروف، ونؤكد التزام دولنا بالعمل على تحقيق أجندة عربية تدرج في إطار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتتفق مع الظروف الخاصة والاستثنائية التي تمر بها مجتمعاتنا العربية.

وإذ ندرك أن تمكين النساء والفتيات خاصة القاطنات بالمناطق الريفية يعد مؤشراً هاماً على مدى تحقق النجاحات في الدول العربية، ونعي أن المناطق الريفية لديها من الثروات الطبيعية التي يمكن، في حال استغلالها بالشكل المناسب، أن تؤدي إلى تقدم المجتمع وتنميته.

وإذ نشدد على تآزر العلاقة بين تمكين النساء والفتيات وإنفاذ حقوقهن الإنسانية وتحقيق المساواة بين الجنسين من جهة، والتنفيذ الكامل والفعال لإعلان ومنهاج عمل بيجين واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة وخطة العمل الاستراتيجية التنفيذية "أجندة تنمية المرأة العربية 2030" والتطبيق المراعي لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة تنفيذاً لأهداف التنمية المستدامة 2030 من جهة أخرى،

ونؤكد على ضرورة القضاء على الفقر وإنفاذ حقوق النساء والفتيات في المناطق الريفية بأن يكون لهن مستوى معيشي لائق، وحياة خالية من العنف والممارسات الضارة، وإعمال حقوقهن في الوصول إلى تملك الأراضي والحصول على الأصول الإنتاجية، وفي تحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية، وتوفير العمل اللائق، وفي الحصول دون عناء على التعليم الجيد والتمتع بأعلى مستوى من الصحة، وأن يتاح لهن فرص الوصول إلى مواقع صنع القرار والمشاركة الفعالة.

نؤكد على أهمية تعزيز التنسيق بين الآليات الوطنية المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وما سواها من المؤسسات الحكومية والتعاون مع المنظمات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني،

وإذ نقدر جهود جامعة الدول العربية في دعم العمل العربي المشترك والتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة للنهوض بوضع المرأة وتعزيز دورها في إطار تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ودعم الموقف العربي بشأن ورقة الاستنتاجات النهائية للدورة الحالية (62)، فإننا نؤكد التزامنا بما يلي:

1. القيام بالإصلاحات التشريعية والإدارية اللازمة لحماية وإنفاذ حق النساء والفتيات في المناطق الريفية في ملكية الأراضي وتوظيف حق الحيازة. وضمان تكافؤ الفرص في الوصول والتحكم في الموارد والأصول الإنتاجية، وغيرها من الممتلكات، والموارد الطبيعية المستدامة والخدمات المالية والتكنولوجية؛

وتعزيز الحوار والتعاون بين الدول لحماية النساء وخاصة العاملات المهاجرات واعداد سياسات هجرة تراعي منظور احتياجات المرأة.

2. **اعتماد السياسات الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى القضاء على الفقر في الريف، إعطاء المرأة الريفية فرص متساوية ودعمها في الحصول على عمل لائق وتأمين الدخل وضمان الرعاية الاجتماعية خاصة للمرأة المعيلة، والإنتاج الزراعي القابل للتكيف مع تغير المناخ، وتأمين الغذاء وتحسين التغذية.**

3. **إيلاء الاهتمام الكافي إلى برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبصفة خاصة في المناطق الريفية والعمل على منح المرأة في الريف والحضر حقوقاً متساوية، وتعزيز شبكات الرعاية الاجتماعية وبرامج الضمان الاجتماعي والصحي والاهتمام بدعم برامج المرأة المعيلة.**

4. **الاستثمار في استدامة التعليم والتعلم وضمان جودته مدى الحياة للنساء والفتيات في كافة مراحلهن العمرية في المناطق الريفية: باعتبارهن الأكثر حرماناً من حيث الالتحاق بالمدارس وتعزيز جهود محو الأمية وتعليم الكبار ودعم الاستثمارات والبرامج المنهجية للقضاء على الفوارق بين الجنسين في التعليم، وضمان المشاركة الكاملة والمتكافئة للنساء والفتيات، وإتمام التعليم الجيد (الابتدائي والثانوي والجامعي والمهني والفني). كذلك ضمان إمكانية الوصول إلى البنية التحتية التعليمية والتقنيات التعليمية الجيدة، وتوفير المدارس القريبة للفتيات، وضمان بيئات آمنة، والارتقاء بمستوى المعلم والتعليم، ودعم البرامج لمنع تسرب الطلاب من المدارس، والعمل على القضاء على العنف بكافة أشكاله في مؤسسات التعليم، وضمان إعادة التحاق الفتيات والشابات اللاتي تركن الدراسة بسبب ظروف الزواج والحمل المبكرين وتزويج الأطفال والفقر والنزاعات المسلحة والعوامل الأخرى بصفة خاصة في المناطق الريفية. تنفيذ المبادرات للنهوض بوضع النساء والفتيات في الريف بموارد كافية لتوسيع نطاق التعليم المتنقل الممكن والمعزز بتقنية المعلومات والاتصالات، والعلوم، والهندسة، والرياضيات، ودعم برامج محو الأمية بين النساء بشكل خاص.**

5. **الاستثمار في البنية التحتية والتكنولوجية والاستفادة منها: بما في ذلك الطاقة المستدامة، والنقل الآمن والمستدام، والمياه والمرافق المأمونة، وتقنية المعلومات والاتصالات. وتعد هذه أمور هامة لتعزيز فرص النساء والفتيات الريفيات الاقتصادية والتعليمية، ودعم ومساندة النساء المنخرطات في الأعمال غير المدفوعة الأجر في أعمال الرعاية والأعمال المنزلية ومساندتهن للتحويل إلى الأعمال ذات**

الأجر، وكذلك زيادة الاستثمارات والشراكات المبتكرة، وزيادة مشاركة المرأة وممارستها لصنع القرار، وضمان مشاركتها الاقتصادية في كافة القطاعات لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

6. اتخاذ التدابير المناسبة للاعتراف واحتساب عمل المرأة غير مدفوع الأجر في مجال الرعاية:

وضرورة توزيع الأعباء المثقلة عليهن حيث يقمن بكافة مهامهن بدون مقابل في العمل المنزلي، وإجراء دراسات استقصائية عن كيفية استخدام الوقت، وإدراج قيمة هذا العمل بصورة منهجية في حساب الناتج المحلي الإجمالي وعند صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية. ويجب توفير البنية التحتية مثال الطاقة المستديمة، والنقل الآمن والمستدام، وإدارة الصحة للمياه وللصرف الصحي، والتكنولوجيا والخدمات العامة، بما في ذلك دعم برامج رعاية الأطفال ومرافق الرعاية الأخرى لغيرهم من المعالين؛

7. المشاركة والقيادة الكاملتين للنساء والفتيات اللاتي يعشن في المناطق الريفية على قدم

المساواة مع الرجل في التنمية الريفية في المحليات والمواقع التنفيذية والمراكز الإدارية، بما في ذلك في مواقع صنع القرار على كافة المستويات، وفي كافة مراحل وضع السياسات التي تمس حياتهن وسبل عيشهن وقدرتهن على تحمل أعباء الحياة وتحقيق التمكين الكامل لهن؛

8. التعجيل ببذل الجهود الرامية إلى القضاء على كافة أشكال العنف والممارسات الضارة

بالنساء والفتيات في المناطق الريفية، بما في ذلك العنف الأسري والنفسي والجسدي والاقتصادي والاجتماعي في الفضاء الخاص العام، وتزويج الأطفال والقاصرات، والزواج المبكر والقسري، وختان الإناث؛ وتعزيز الهجرة الآمنة للنساء في المناطق الريفية بما في ذلك منع الاتجار بالبشر.

9. ضمان حصول النساء والفتيات اللاتي يعشن في المناطق الريفية على خدمات الصحة

الإيجابية وحقوقهن الجنسية والانجابية بما يتوافق مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيكين والوثائق المنبثقة عن المراجعات الدورية - (الهدف 5.6 - 3.7 من أهداف التنمية المستدامة)، وضمان وصول المهاجرات في المناطق الريفية إلى الخدمات الصحية والاجتماعية منخفضة التكلفة.

10. تعزيز قدرات النساء والفتيات في المناطق الريفية للتعامل مع الصدمات الاقتصادية والسياسية

والاجتماعية، والنزاعات المسلحة والمستوطنات الإسرائيلية والأزمات الإنسانية من خلال توفير البنية التحتية والخدمات الأساسية وتوفير العمل اللائق والحماية الاجتماعية؛

11. تعزيز الشمول المالي للنساء والفتيات اللائي يعشن في المناطق الريفية: يُعدّ الاعتراف بإمكانية حصول المرأة على التمويل وإدماجها مالياً عنصراً أساسياً لتمكينها، ومشاركتها الفعالة في القطاعات الإنتاجية، والقضاء على الأمية المالية. وبذل الجهود لتعزيز الإدماج المالي للمرأة من خلال زيادة وعيها المالي ومعرفتها واطلاعها على ثقافة الادخار والقروض، ودعمها في إنشاء المشروعات متناهية الصغر ودعمها للتحول للمتوسطة والكبيرة.

12. كفالة الحق في العمل والحقوق في أماكن العمل لكل النساء والفتيات في المناطق الريفية في الاقتصادات الرسمية وغير الرسمية، وأن تتمتع كافة العاملات في المناطق الريفية بالحماية على قدم المساواة مع غيرهم طبقاً للمعايير الدولية وقوانين العمل الوطنية، وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة في المناطق الريفية بما في ذلك ضمان سهولة الحصول على التحويلات المالية.

13. بناء قدرات النساء والفتيات في المناطق الريفية على مجابهة التغير المناخي والتدهور البيئي (إزالة الغابات والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي الزراعي) عن طريق تعزيز إمكانية الحصول على التمويل ومصادر الطاقة المستدامة وغيرها من التكنولوجيات والمعلومات وتعزيز الحماية الاجتماعية لهن؛

14. حث الرجال والفتيان على الاضطلاع بدور فاعل والانخراط بشكل كامل في إحداث التغيير والاستفادة من قدراتهم وبما يحقق المساواة بين الجنسين وتعزيز تمكين النساء والفتيات في المناطق الريفية.

15. زيادة قدرة الهيئات الإحصائية الوطنية وغيرها من المؤسسات ذات الصلة على جمع البيانات المصنّفة بحسب الجنس والعمر وتحليلها ونشرها وإنتاج إحصائيات عن المرأة في المناطق الريفية لدعم السياسات والإجراءات، وذلك لرصد وتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبصفة خاصة الهدف الخامس المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كافة النساء والفتيات؛



الوفود العربية المشاركة في لجنة المرأة العربية
(د.37) والاجتماع الإقليمي التحضيري للدورة
الـ(62)
تونس / الجمهورية التونسية
2-3 مارس/أذار 2018